

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فهذا ملخص بسيط للمنطق:

*أهمية علم المنطق:

لما كان من أهداف كلية العلوم الإسلامية نشر العلم وتعليم أبناء المسلمين بصفة عامة وتخريج الدعاة إلى الله بصفة خاصة ، وكانت الدعوة إلى الله من أهم أعمال المسلمين جميعاً ، ولما كان من المتوقع أن يواجه الدعاة إلى الحق دعاة إلى الباطل مضللون يجادلون لشبه فلسفية ، وكانوا لشدة تمرنهم على تلك الحجج الباطلة كثيراً ما يظهرون الحق في صورة الباطل ، والباطل في صورة الحق ، ويفحمون بعض طلبة العلم الذين لم يكن معهم سلاح من العلم يدفع باطلهم بالحق ، وكان من الواجب على المسلمين أن يتعلموا من العلم ما يتسنى لهم به إبطال الباطل وإحقاق الحق على الطرق المتعارفة عند عامة الناس ،ومن أجل ذلك قررت في منهج هذه الكلية تدريس مادة « علم المنطق» لأنه هو العلم الذي يقدر به من تعلمه على بيان مواضع الغلط في حجة خصمه ، وعلى تصحيح مذهبه بإقامة الدليل المقنع على صحته أو صحة ملزومه أو بطلان نقيضه ونحو ذلك .

ومن المعلوم أن فن المنطق منذ ترجم من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية في أيام المأمون كانت جميع المؤلفات توجد فيها عبارات واصطلاحات منطقية لا يفهمها إلا من له إلمام به ، ولا يفهم الرد على المنطقيين في ما جاؤوا به من الباطل إلا من له إلمام بفن المنطق . قد يعين على رد الشبه التي جاء بها المتكلمون في أقيسة منطقية فزعموا أن العقل يمنع بسببها كثيراً من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة ، لأن أكبر سبب لإفحام المبطل أن تكون الحجة عليه من جنس ما يحتج به وأن تكون مركبة من مقدمات على الهيئة التي يعترف الخصم المبطل بصحة إنتاجها.

ولا شك أن المنطق لو لم يترجم إلى العربية ولم يتعلمه المسلمون لكان دينهم وعقيدتهم في غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح ، ولكنه لما ترجم وتعلم وصارت أقيسته هي الطريق الوحيدة لنفي بعض صفات الله الثابتة ، كان ينبغي لعلماء المسلمين أن يتعلموه وينظروا فيه ليردوا حجج المبطلين بجنس ما استدلوا به على نفيهم لبعض الصفات ، لأن إفحامهم بنفس أدلتهم أدعى لانقطاعهم وإلزامهم الحق .

*الحكم الشرعي في الاشتغال بعلم المنطق.

المذهب الأول: لا يجوز الاشتغال بعلم المنطق مطلقا وبه قال جمع من العلماء منهم النووي وابن الصلاح والسيوطي ، وذلك لان علم المنطق مختلطا بعقائد الفلسفة الباطلة ويخشى أن تتمكن من قلب المشتغل به.

المذهب الثاني: يستحب تعلمه وهو قول الإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ومن تبعه ، حيث كان يقول: "من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه" وقد سماه (معيار العلم) ، ويسميه المناطقة (علم الميزان)

٣- التفصيل ، حيث يجوز فقط لراسخ العقيدة وثابت الإيمان ، كامل القريحة وصاحب الفطنة والذكاء الذي يميز بين المثال الصحيح السليم وبين ما يحمل الإلحاد والانحراف وله ممارسات في الكتاب والسنة ، ومنع الغبي الذي لم يكن متصفا بالأوصاف آنفة الذكر ، لأنه يخشى عليه الانحراف والضلال. وقال الأخضري في سلمه : إن المنطق الذي اختلفوا فيه هو منطق اليونان الذي نقل في عهد المأمون، إذ كان في كتبه من المسائل والأمثلة ما يخالف الإسلام، وربما يكون شبهة عليه.

فإنَّ المنطقَ من علوم الآلة التي نشأت في مدارس فلاسفة اليونان وحُكمائهم نتيجةً لمجموعةٍ من الظروف، منها الأزمَةُ العقليَّةُ والفكريَّةُ الكبرى التي حصلت في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد، وذلك لظهور الحركة السُّفُسطائيَّة التي أخذت بتغيير الناس باستخدامهم بعض المهارات الخطابيَّة التي تعتمد على التلاعب ببعض الألفاظ، واختراع الحُجج الزائفة التي ظهرها فيه الصحة، وفي حقيقتها البطلان، وقد زاد هذا من اللجاج والتطرُّف على حساب التفكير والبرهان.

حتى قام جماعةٌ من المُفكرين - مثل: سُقراط وأفلاطون - وتصدَّوا لهذه الحركة السُّفُسطائيَّة، بتبيان زيفها، وكشف عوارها، مع التعريف الحقيقي للأشياء، وبيان ماهياتها بضوابط مُحكَّمة، ثم ازدادت الحركة الفكرية بعد ذلك على يد المعلم الأول أرسطو، ثم تُرجمت هذه العلوم إلى العربيَّة في العصر العباسي على ما هي عليه، وبما اختلط بها من فلسفات كُفريَّة كانت عند اليونانيين، مما أدَّى إلى أن يقف بعض العلماء من هذا العلم موقفَ المُحرِّم، كالإمامين ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى وغيرهما. ولقد كان حُجَّةُ الإسلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالى - بحقٍ - أوَّل من قام بتهديب هذا العلم، وتمييز غثه من سمينه، وترتيب أبوابه، فأصبح علماً موافقاً للشَّرع واللغة والعقل السليم، ثم سار العلماء بعد ذلك على مباحثه شرحاً وتوسيعاً وتحقيقاً وتدقيقاً

وأما موضوع علم المنطق: فهو المعلومات التصوريَّة والتصديقيَّة من حيثُ صحَّة إيصالها إلى تصوُّرات وتصديقات أخرى لم تكن معلومة.

وأما ثمرته - وهي الفائدة -: فمن أعظم فوائده عصمة الفكر عن الخطأ الذي يُؤدِّي إلى الجنوح الفكري الذي نعاني منه اليوم، وقد قال الأخضري صاحب «متن السُّلم المنورق»:

وَبَعْدُ فَالْمُنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... نَسَبْتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ

فَيَعَصِمُ الْأَفْكَارَ عَنِ غَيِّ الْخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

وأما فضله: فهو بحسب ما يتعلّق به، ومعلوم أنّ علم المنطق يدخل في أكثر العلوم، ومن ذلك علم العقائد في إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية، وردّ شبهة الخصوم، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وقد أكثر الإمام الغزالي في كتابيه «معيار العلم» و«محك النظر» من إيراد الأمثلة الفقهية بغرض توضيح القواعد المنطقية.

وأما واضعه: فهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، فهو أول من أرسى قواعد

وأما استمداده: فمن العقل

وأما عن حكم الشرع فيه: فهو مباح بالنظر إلى كونه علماً مضبوطاً له قواعد وأصوله، من غير نظرٍ إلى مُتعلّقه. وأما بالنظر إلى ما يتعلّق به فحكمه بحسبه.

وما ورد عن بعض العلماء من تحريمه فإنما أرادوا علم المنطق اليوناني بما اختلط به من أمثلة وفلسفات كُفريّة، يُحشى على طلبة العلم من الضلال بسببها، وأما المنطق الذي يوافق الشرع والعقل واللغة فلا محذور فيه. والله أعلم.

*تعريف المنطق في اللغة والاصطلاح:

المنطق في اللغة يطلق على ثلاث معان هي:

١- الإدراك الكلي

٢- القوة العاقلة التي هي محل الإدراك

٣- التلفظ الذي يبرز ذلك.

وفي الاصطلاح يعرف من جهة الموضوع (وهو التعريف بالحد): فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

وأما تعريف المنطق بالنظر إلى فائدته وهو تعريفه بالرسم: فهو قوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.
فائدة علم المنطق:

١- تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبير.

٢- الإطلاع على تهافت الفلاسفة، ومناظرتهم بلغتهم ومخاطبتهم على حكم اصطلاحاتهم التي تواطئوا عليها في المنطق.

***التصور والتصديق:**

التصور: هو حصول صورة الشيء في الذهن دون الحكم عليه مثل الخشونة والحرارة.

والتصديق: هو إدراك النسبة الخبرية على وجه الإذعان والتسليم وتكون في إدراكها على وجه اليقين أو الظن أو التقليد مثل (الله واحد)

ينقسم كل من التصور والتصديق إلى بديهي ونظري:

البديهي: هو ما لا يحتاج في إدراكه إلى تأمل ونظر ، والنظري: هو ما يحتاج في إدراكه إلى تأمل وفكر.

***أقسام الدلالة:**

الدلالة: هي كون الشيء بحاله يفهم منه شيء آخر ، والأول يسمى دالا والثاني مدلولا ،
وتنقسم الدلالة إلى لفظية وغير لفظية.

*أقسام الدلالة اللفظية:

١- الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة الإنسان على معناه الذي وضع له وهو الحيوان الناطق ،
وكدلالة زيد على ذاته ومسامه.

٢- الدلالة اللفظية الطبيعية: كدلالة آخ بفتح الهمزة وسكون الخاء على الوجود مطلقا ،
ودلالة أح بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة على وجع الصدر وكدلالة التأفف على
الأذى والأثمين على وجود الألم.

٣- الدلالة اللفظية العقلية: كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود اللفظ.

وتنقسم الدلالة الغير لفظية على ثلاثة أقسام هي:

١- الوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وهي النُصب التي تنصب على الطريق
لادراكه وإدراك بعد المسافة وإشارات المرور .

٢- الطبيعية كدلالة سهيل الفرس على طلب الماء ودلالة حمرة الوجه على الخجل ودلالة
صفوته على الوجل .

٣- العقلية كدلالة أثر القدم في الرمل على المشي ودلالة طول الثوب على طول صاحبه
ودلالة الدخان على النار .

*أقسام الدلالة اللفظية الوضعية:

وهي تنقسم عند أهل المنطق على ثلاثة أقسام: دلالة المطابقة ، دلالة التضامن ، دلالة الالتزام .

أما دلالة المطابقة : فهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له اللفظ ، كدلالة الرجل على
الإنسان الذكر ، والمرأة على الإنسان الأنثى . وهكذا كدلالات الأسماء على مسمياتها التي

وضعت لها ، وسميت مطابقة لتطابق الوضع والفهم ، فالمفهوم من اللفظ هو عين المعنى الموضوع له اللفظ.

وأما دلالة التضمن : فهي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له ، ولا تكون إلا في المعاني المركبة كدلالة الأربعة على الواحد رباعها ، وعلى الاثنين نصفها ، وعلى الثلاثة ثلاثة أرباعها . فلو سمعت رجلاً قال : عندي أربعة دنانير ، فقلت له : أقرضني ديناراً أو دينارين أو ثلاثة فقال لك : لا شيء عندي من ذلك . فقلت له سمعتك تقول إن عندك أربعة دنانير فقال : نعم ولكن لم أقل واحداً أو اثنين أو ثلاثة . فإنك تقول له لفظ الأربعة التي ذكرت يدل على الواحد رباعها وعلى الاثنين نصفها وعلى الثلاثة ثلاثة أرباعها ، بدلالة التضمن لأن الجزء يفهم في ضمن الكل .

وأما دلالة الالتزام : فهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له لزوماً ذهنياً بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللازم كدلالة الأسد على الشجاعة ودلالة (الأربعة) على الزوجية . والزوجية في الاصطلاح هي : الانقسام إلى متساويين . وقد اجتمعت أقسام الدلالة اللفظية الوضعية في لفظ (عشرة) فإنها تدل على كمال الأفراد مطابقة وعلى الخمسة تضمناً وعلى الزوجية التزاماً .

*أقسام الزوم:

وتتقسم اللوازم على ثلاث هي:

١- لازم في الذهن والخارج معاً: أي أن الذهن ينتقل إليه عند فهم المعنى ويلزم من تصور الشيء تصوره ، كدلالة الأربعة على الزوجية التي هي الانقسام إلى متساويين فيلزم من فهم معنى الأربعة فهم أنها زوج ، أي منقسمة إلى متساويين فهذا لازم في الذهن كما ذكرنا ، وللازم في الخارج أيضاً والمراد بالخارج هنا: الواقع في نفس الأمر ، فالزوجية لازمة للأربعة في الذهن ، وفي الواقع في نفس الأمر ، وكالفردية للثلاثة ، وكالسرير في الارتفاع من الأرض إذ السرير كلما وجد في الأرض فهو مرتفع.

٢- لازم في الذهن فقط: مثل لزوم البصر للعمى ، لأن معنى العمى بدلالة المطابقة هو سلب البصر فمعناه المطابقي مركب إضافي ، أي مركب من مضاف هو سلب ومضاف إليه وهو

البصر ، ولا يعقل سلب البصر حتى يعقل معنى البصر . فظهر أنه لا يفهم أحد معنى العمى حتى يفهم معنى البصر لأن معنى البصر جزء من معنى العمى ، لأن معنى العمى مركب إضافي والبصر أحد جزأيه ، وهذا اللازم إنما هو في الذهن فقط لا في الخارج لأن العين التي اتصفت بالعمى انتفى عنها البصر ضرورة لما بين العمى والبصر من التضاد.

٣- لازم في الخارج فقط: كدلالة لفظ الغراب على السواد ، لأنه لا يوجد في الخارج غراب إلا هو متصف بالسواد ، ولكن هذا لا يفهم من فهم معنى الغراب ، لأن من لم ير الغراب قط ، و لم يخبره أحد بلونه قد يتصور أن الغراب طائر أبيض فالسواد إنما يلزم الغراب في الخارج فقط . أما الأولان وهما : اللازم في الذهن والخارج معاً . واللازم في الذهن فقط فتسمى بهما دلالة التزام بالإجماع . وأما الثالث : وهو اللازم في الخارج فقط فلا تسمى به دلالة التزام عند المنطقيين . وإنما تسمى بدلالة التزام عند الأصوليين والبيانين .

مباحث الألفاظ

المباحث جمع مبحث ، وهو اسم مكان بمعنى مكان البحث ، و هو الفحص والتفتيش عن الألفاظ من حيث التركيب والإفراد ، ونحو ذلك كالكلية والجزئية .

*أقسام اللفظ:

اللفظ المستعمل في اللغة لا يخلو من أحد أمرين ، إما أن يكون مركباً ، وإما أن يكون مفرداً . فالمركب : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة فخرج بقولهم: (ما دل جزؤه) ما لا جزء له أصلاً كباء الجر ولامه ، وما له جزء لا دلالة له على شيء كبعض حروف (زيد) وخرج بقولهم : (على جزء معناه) ، ما له جزء وله دلالة لكن لا على جزء معناه كأبكم ، فإن نصفه الأول وهو (أب) يدل على ذات متصفة بالأبوة ، ونصفه الأخير وهو (كم) يدل على سؤال عن عدد أو أخبار بعدد كثير ، ولكن ليس واحداً منهما يدل على جزء المعنى المقصود بالأبكم.

وخرج بقولهم : (مقصودة) العلم الإضافي كعبد الله ، فإن جزؤه الأول يدل على العبد والثاني يدل على الخالق جل وعلا ، ولكن هذه الدلالة ليست مقصودة ، لأن المقصود جعل اللفظين علماً للشخص معيناً له عن غيره من الأشخاص . وخرج بقولهم : (خالصة) ما لو قصد في

تسمية الإنسان بعبد الله مثلاً أنه متصف بالعبودية لله فإن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى حينئذ مقصودة لكنها غير خالصة من شائبة العلمية.

والمفرد: هو ما لا جزء له أصلاً كباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ، أو له جزء لا دلالة له على شيء كبعض حروف (زيد) ، أو له جزء وله دلالة لكن لا على جزء معناه كأبكم ، فإن نصفه الأول وهو (أب) يدل على ذات متصفة بالأبوة ، ونصفه الأخير وهو (كم) يدل على سؤال عن عدد أو أخبار بعدد كثير ، ولكن ليس واحداً منهما يدل على جزء المعنى المقصود بالأبكم ، أو له جزء وله دلالة على جزء معناه ولكنها دلالة غير مقصودة كعبد الله ، فإن جزؤه الأول يدل على العبد والثاني يدل على الخالق جل وعلا ، ولكن هذه الدلالة ليست مقصودة ، لأن المقصود جعل اللفظين علماً للشخص معيناً له عن غيره من الأشخاص.

*أقسام المفرد:

ينقسم اللفظ المفرد من حيث الدلالة على ثلاث هي:

الاسم: هو كل لفظ مفرد دال على المعنى من غير أن يدل بذاته على زمان المعنى مثل كتابة وعادل وكاتب وقائم ، ويدخل في الاسم ، العلم الإضافي كعبد الله وعبد شمس.

الكلم: وهي الأفعال مثل مشى ويمشي وسيمشي، وضرب ويضرب وسيضرب، وما أشبه ذلك فالكلمة: هو كل لفظ مفردة تدل على المعنى وعلى زمانه.

الأداة : وهي الألفاظ التي يسميها النحويون الحروف التي وضعت دالة على معان مثل حروف الجر (من- على - إلى - في) وهي عند المناطق تقسم إلى زمانية نحو الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) وغير زمانية نحو حروف الجر والضمائر مثل(هو - هي).

*أقسام المركب:

ينقسم اللفظ المركب على قسمين:

المركب التام: وهو الذي كل لفظ منه يدل على معنى ، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه، فيكون من اسمين ويكون من اسم وفعل نحو زيد يمشي والناطق حيوان .

المركب الناقص: وهو الذي لا يدل مجموعته على معنى فلا يصح السكوت عليه مثل قوله في الدار أو إنسان؛ مركب ناقص لأنه مجرد قولك " زيد في " أو " زيد لا " لا يدل على المعنى الذي يراد الدلالة عليه في المحاوراة ما لم يقل زيد في الدار أو زيد لا يظلم، فإنه بذلك الاقتران والتميم يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه.

وينقسم الاسم باعتبار استواء معناه في أفراده ، وتفاوته فيها إلى متواطئ ومشكك.

المتواطئ: هو الكلي الذي استوت أفراده في معناه ، كالإنسان والرجل والمرأة فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والأنوثة مستوية في جميع الأفراد ، وإنما التفاضل بينهم بأمور آخر زائدة على مطلق الماهية.

المشكك : هو الكلي الذي تتفاوت أفراده في معناه بالقوة والضعف مثلاً كالنور والبياض ، فالنور في الشمس أقوى منه في السراج ، والبياض في الثلج أقوى منه في العاج وهكذا.

وينقسم الاسم باعتبار تعدد مسماه وعدم تعدده إلى مشترك ومنفرد .

المشترك : هو ما كان له مسميان فصاعداً يسمى بكل منهما بوضع خاص كالعين الباصرة ، والجارية ، والقرء : للظهر والحويض.

المنفرد : وإن كان مسماه واحداً فهو المنفرد كالإنسان والحيوان فإن الحقيقة الذهنية التي هي مسمى اللفظ واحدة وإنما التعدد في الأفراد الخارجية كما تقدم .

المترادف: هو ما اتحد معناه وتعدد لفظه مثل الإنسان والبشر والفرض والواجب والأسد والضرغام.

الحقيقة اللفظية: هي اللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي مثل لفظة الأسد فإنه يطلق على الحيوان المفترس.

الحقيقة العرفية: هي ما ثبتت بالعرف، كالدَّابَّةِ نَقَلَهَا الْعُرْفُ الْعَامُّ مِنْ كُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ وَحَصَّهَا بِذَاتِ الْحَوَافِرِ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ وَالْبَعْلِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ بِالْفَرَسِ وَأَهْلِ مِصْرَ بِالْحِمَارِ.

والشرعية: وهي ما ثبتت بوضع الشرع للمعاني الشرعية كَالصَّلَاةِ نَقَلَهَا الشَّارِعُ مِنْ الدُّعَاءِ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَالزَّكَاةِ مِنَ النَّمَاءِ وَالصُّومِ مِنَ الْإِمْسَاكِ إِلَى مَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةِ. والواجب حمل الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة على الحقيقة الشرعية ، فبعض الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة تختلف دلالتها عن دلالتها في اللغة العربية ، والواجب حملها على الحقيقة الشرعية فالوضوء في الشرع يطلق على الصفة المعروفة ، وأما في اللغة فيطلق على غسل اليدين ، فالواجب حمل (الوضوء) الوارد في الكتاب والسنة على الحقيقة الشرعية لا اللغوية.

والمجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له. مثل قولك زيد أسد ومحمد قمر ، والصلاة مثلا في اصطلاح اللغة حقيقة في الدعاء، مجاز في الأركان المخصوصة، وفي اصطلاح الشرع بالعكس.

*تقسيم المفرد من حيث المفهوم:

إذا علمت هذا فاعلم أن المفرد بالاصطلاح المذكور هنا ينقسم إلى قسمين لا ثالث لهما : لأنه إما أن يكون كلياً وإما أن يكون جزئياً . وضابط الكلي في الاصطلاح: أنه هو ما لا يمنع تعقل مدلوله من وقوع الشركة فيه كالإنسان والحيوان والرجل والمرأة والأسد ونحو ذلك . فإنك إذ تعقلت معنى الإنسان لم يمنعك تعقله من وقوع الشركة فيه ، فهو قدر مشترك يشترك فيه عمرو وزيد وخالد وهكذا في باقي الأمثلة . وإن شئت قلت في حدّ الكلي هو المفرد الذي لا يمنع تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة على أفراد كثيرة والمراد بحمل المواطأة هو حمله عليها بنفسه من غير احتياج إلى اشتقاق أو إضافة ، فالإنسان مثلاً إذا تعقلت مدلوله لم يمنعك ذلك من حمله حمل مواطأة على كثيرين ، كأن تقول زيد إنسان وعمرو إنسان ، وخالد إنسان ، وهكذا وكذلك الحيوان لا يمنعك تعقل مدلوله من حمله.

والجزء: هو ما يمنع تعقل مدلوله من وقوع الشركة فيه مثل المعارف كلها كالعلم والضمانر وأسماء الإشارة والموصولة.

*الجنس:

الجنس: هو قول كلي يقال على كثيرين مختلفين في الحقيقة يقع في جواب ما هو ، ومثاله: لفظ الحيوان ، فإنه يطلق على الإنسان والفرس والثور، فإن حقيقة كل من الإنسان والفرس والثور تختلف عن الآخر، ولكن يجمعها كلها أنها تندرج تحت كلمة حيوان لأنه جنسها. واعلم أن الجنس باعتبار نسبه إلى الماهية التي اعتبر جنسا لها ينقسم إلى جنس قريب وجنس بعيد.

الجنس القريب: هو تمام القدر المشترك بين الأنواع كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس فإن الحيوان والفرس يشتركان في الجوهرية والجسمية والنمائية والحساسة فهو تمام القدر المشترك بينهما وقد يتميز كل منهما عن الآخر بفضله أو خاصته كتمييز الإنسان بأنه الناطق إن كان المميز ذاتياً أو بأنه الضاحك أو الكاتب إن كان المميز عرضياً وكتمييز الفرس بالصاهل مثلاً. الجنس البعيد : فهو ما ليس تمام القدر المشترك بين الأفراد مع أنه ليس فوقه جنس ، كالنامي بالنسبة إلى الإنسان والنبات ولا يصح عن الإنسان والحيوان لأنه ليس تمام المشترك بينهما. وينقسم الجنس من حيث اندراجه أو عدم اندراجه تحت مفهوم آخر على أربعة أقسام:

- ١- الجنس العالي: هو ما اندرج تحته أجناس ولا جنس فوقه كالجوهر وهو ما يستحيل قبوله الانقسام لقلته ويندرج تحته الجسم والنامي.
- ٢- الجنس السافل: هو ما اندرج تحته أنواع ولا جنس تحته مثل الحيوان يندرج تحته الغزال والبقر ، والنبات يندرج تحته جميع النباتات.
- ٣- الجنس المتوسط: هو ما اندرج تحت جنس واندراج تحته أجناس كالنامي فإنه جنس للحيوان والنبات ويندرج تحت جنس الجسم.
- ٤- الجنس المفرد: هو ما اندرج تحته أنواع ولا جنس له مثل العقل.

*النوع:

النوع: هو كلي يقال على كثيرين متفقين في الحقيقة واقع في جواب ما هو ، مثاله: زيد وعمرو وبكر وخالد وهند. فقولك: ما هو زيد؟ وما هو عمرو؟ وما هو بكر؟ وما هو خالد؟ وما هي هند؟ الكلمة التي تحمل على الجميع هي النوع؟ فجواب ذلك أن تقول: الإنسان لأنه القدر المشترك بين الأفراد. فالإنسان نوع، فهم متفقون في الحقيقة الإنسانية ولكن يختلف كل شخص منهم عن الآخر. ويلاحظ أن كلاً من الجنس والنوع يقع في جواب "ما هو" غير أن الجنس يطلق على كثيرين مختلفين في الحقيقة، والنوع يطلق على كثيرين متفقين في الحقيقة؛ فالجنس أعم من النوع

لأنه يشتمل على أنواع كثيرة ويلاحظ أيضاً أن الجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه مثل الحيوان "نوع" بالنسبة للجسم "جنساً"، فإن الجسم أعم من الحيوان حيث يشتمل عليه وعلى غيره كالجملادات ونحوها، وهذا الاعتبار يكون الجنس نوعاً لما هو أعلى منه وبنسبة لما هو أخص منه، فإن الحيوان جنس للإنسان والفرس ونوع للجسم، وهكذا حتى ينتهي الأمر في الارتقاء وإلى جنس واحد لا جنس فوقه، يسمى جنس الأجناس، وينتهي الأمر في الانحطاط إلى نوع لا نوع بعده يسمى نوع الأنواع.

الفصل: وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع من سائر الأنواع التي تشاركه في الجنس، أي شيء هو في ذاته ، فهو يمثل صفة أو صفات ذاتية تفصل نوعاً عن غيره من الأنواع المشتركة معه في جنس واحد، وذلك كلفظ الناطق الذي يحمل على الإنسان فيفصله عن الفرس والثور اللذين يشتركان معه في الجنس وهو الحيوانية ، وكتمييز الفرس بالصاهل مثلاً.

واعلم أن الفصل إنما سمي فصلاً لأنه يفصل بين الأنواع المشتركة في الصفات فالإنسان والفرس مثلاً يشتركان في الجوهرية والجسمية والنمائية والحساسية ، فالناطق يفصل الإنسان عن الفرس المشارك له فيما ذكر والصاهل يفصل الفرس عن الإنسان كذلك.

الخاصة : فهو ما صدق في جواب أي ما هو صدقاً عرضياً لا ذاتياً (من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها)، كأن تقول أي أنواع الحيوان هو الإنسان فجواب السؤال الصادق على المسئول عنه صدقاً عرضياً لا ذاتياً هو الخاصة ، وهو في هذا المثال الضاحك أو الكاتب مثلاً لأن الضحك والكتابة خاصتان من خواص الإنسان يتميز بهما من غيره من أفراد الحيوان.

العرض العام: هو كلي مقول على أفراد حقائق مختلفة قولاً عرضياً مثل الماشي والمتنفس للإنسان فان كل منهما يصدقان على ماهية الإنسان وعلى غيرها من أنواع الحيوان كالفرس والغزال ونحوهما. +

*مقاصد التصورات:

اعلم أن مقاصد التصورات هي (المعرفات) بصيغة اسم الفاعل . وضابط المعرفة باسم الفاعل هو الجامع لجميع أفراد المعرفة باسم المفعول بحيث لا يخرج عنه منها فرد واحد المانع لكل ما سواها من الدخول فيها فكل جامع مانع معرف .

واعلم أن الجمع والمانع هما المعبر عنهما في الاصطلاح بالطرده والعكس . فالمانع هو العكس والجمع هو الطرد . ومثال الجامع المانع تعريف الإنسان بأنه الحيوان الناطق وتعريف الفرس بأنه الحيوان الصاهل .

واعلم أن النسبة بين المعرفة باسم الفاعل والمعرفة باسم المفعول بأن كانت المساواة فهو جامع مانع كالمثالين المذكورين فإن الحيوان الناطق مساو للإنسان والحيوان الصاهل مساو للفرس . ويلاحظ أن التعريف للشيء يقوم على إدراج النوع تحت جنسه، سواء كان الجنس القريب أو البعيد، ثم تمييزه بصفة جوهرية فيه أو بخاصة من خواصه.

ويطلق المعرفة على معنيين :

***المعرفة الحقيقي:** وهو ما يقال على الشيء لإفادة تصويره بالكنية أو بما يميزه عن جميع ما عداه.

والتعريف اللفظي: هو تفسير الكلمة بكلمة مرادفة أشهر منها عند السامع ، كأن تعرف لفظ البر بالحنطة أو القمح والليث بالأسد.

واعلم أن جميع المعرفة يشترط فيها شروط:

***شروط التعريف:**

الشرط لغة: إلزام الشيء . ويذهب الفقهاء إلى أن الشرط هو ما لا يتم الشيء إلا به . وعرفه الفلاسفة: بأنه ما يتوقف عليه وجود الشيء .

الشرط الأول: أن يكون التعريف بالحد التام المبين للماهية والكاشف عن الحقيقة.

الشرط الثاني: أن يكون التعريف جامعاً (مطرداً) مانعاً (منعكساً) ، أي جامعاً لكل أفراد غيره. فلو عرفت الإنسان بأنه حيوان كان الحدّ غير مانع من دخول غير الإنسان كالفرس لذلك لو عرفت الحيوان بأنه الناطق كان غير جامع لجميع أفراد الحيوان لأن فيها ما ليس ناطقاً .

الشرط الثالث: أن يكون المعرف أظهر وأوضح عند السامع من المعرف باسم المفعول كتعريف الغضنفر بالأسد فإن الأسد أظهر وأوضح عند السامع من الغضنفر وهكذا .

ولا يجوز أن يكون المعرف باسم الفاعل مساوياً للمعرف في الظهور أو أخفى منه ومثال المساوي تعريف الزوج بما ليس فرداً كعكسه ، وتعريف الساكن بما ليس بمتحرك كعكسه ، ومثال ما هو أخفى منه : تعريف النار بأنها جسم كالنفس فالنفس أخفى من النار عند العقل.

الشرط الرابع: أن لا يكون التعريف بما لا يعرف إلا بواسطة الشيء المعرف؛ لأن ذلك يدخل فيما يعرف بالدور السبقي، وهو ممتنع ، ومعناه أن تكون معرفة الحدّ يشترط لها سببية معرفة بعض ألفاظ المحدود لأن الغرض توقف معرفة المحدود على معرفة الحدّ فإن توقفت معرفة الحدّ على معرفة المحدود كان دوراً سببياً ، لأن معرفة كل منهما تتوقف على سبق معرفة الآخر فلا يمكن الإدراك كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم على ما هو به لأن المعلوم مشتق من العلم والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه ، ومثال ذلك: تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، فالنهار في الحقيقة إنما يعرف بطول الشمس وليس العكس ، ويلاحظ في هذا الشرط عدم جواز إدخال الأحكام في الحدود التي أساسها التصور؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الشرط الخامس: أن لا يكون التعريف للشيء بنفسه، بمعنى تعريفه بمرادفه أو ببعضه. مثال ذلك: تعريف الحركة بأنها هي النقلة، فالنقلة من أقسام الحركة، أو تعريف الزمان بأنه مدة الحركة؛ إذ المدة مرادفة للزمان.

الشرط السادس : أن لا يكون المعرف مشتركاً بين معنيين فصاعداً لأن الاشتراك مانع من فهم المراد بالتعريف ما لم توجد قرينة تعين المراد فإن وجدت جاز التعريف به .مثال التعريف بالمشترك دون القرينة تعريف الشمس بأنها عين . ومثال القرينة المعينة للمراد تعريف الشمس بأنها عين تضيء جميع آفاق الدنيا .

الشرط السابع: أن لا يكون المعرف باسم الفاعل مجازاً إلا مع قرينة تعين المقصود بالتعريف ،
فإن وجدت قرينة تدل على ذلك جاز التعريف به كتعريف البليد بأنه حمار يكتب

*أقسام التعريف الحقيقي:

ينقسم المعرف الحقيقي إلى أربعة أقسام هي:

الحد التام: وهو ما تركب من الجنس القريب والفصل القريب ، كقولنا في تعريف الإنسان بأنه
حيوان ناطق.

الحد الناقص: وهو ما تركب من الجنس البعيد والفصل القريب ، أو بالفصل القريب وحده ،
كقولنا في تعريف الإنسان بأنه ناطق أو جسم ناطق.

الرسم التام: هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة نحو تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك.

الرسم الناقص: هو ما كان بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها نحو تعريف الإنسان بأنه
جسم ضاحك ، أو ضاحك.

*القضية:

القضية: هي قول يحتمل الصدق والكذب لذاته وتنقسم إلى حملية وشرطية.

القضية الحملية: هي ما كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه نحو محمد كريم وعلي
ليس ببخيل.

*أجزاء القضية:

الموضوع: وهو الجزء الأول في الرتبة وإن ذكر آخرًا مثل نجح علي.

المحمول: ورتبته متأخرة في القضية وإن ذكر أولاً نحو في الدار زيد.

النسبة الحكمية: وهي ثبوت المحمول للموضوع أو انتقائوه عنه.

واللفظ الدال على الموضوع هو الفاعل أو نائبه ، أو المبتدأ الذي له خبره.

واللفظ الدال على المحمول هو الخبر والفعل.

القضية المعدولة: هي التي جعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها أو من كليهما.

*القضية الشرطية:

القضية الشرطية: هي ما حكم فيها بالربط فيها بين طرفيها على سبيل الاتصال أو سلبه إن كانت متصلة أو على سبيل العناد أو سلبه إن كانت منفصلة. ومثال المتصلة إن كان المسلم مخلصا لربه فالتوفيق حليفه ، ومثال المنفصلة: هذا الرجل إما صادق أو كاذب.

*أجزاء القضية الشرطية:

١- المقدم: وهو في المتصلة ما تقدم رتبة وإن ذكر متأخرا ، وأما في المنفصلة فهو ما ذكر أولا.

٢- التالي: وهو في المتصلة ما تأخر رتبة وإن ذكر متقدما ، وأما في المنفصلة فهو ما ذكر ثانيا.

*أقسام الشرطية المنفصلة:

وتنقسم على ثلاثة أقسام هي:

١- حقيقية (مانعة جمع وخلو) وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا ، بمعنى لا يجتمعان ولا يرتفعان نحو إما أن يكون هذا العبد مسلما أو كافرا.

٢- مانعة جمع: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا ، بمعنى أنهما لا يجتمعان نحو المسلم إما صادق أو كاذب

٣- مانعة خلو: وهي ما حكم بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط معنى لا يرتفعان نحو هذا الشيء إما لا أبيض أو لا أسود.

*أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة باعتبار أحوال المقدم:

وتنقسم كال منهما على أربعة أقسام هي:

١- شخصية: وهي ما حكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بسلبهما مقيدا بزمن معين أو حال معين ، ومثالها في المتصلة الموجبة: إن جئتني اليوم أكرمتك ، ومثال المتصلة السالبة: ليس إذا كان العبد مؤمنا يكون سيء الأخلاق ، ومثال المنفصلة الموجبة: إما أن يكون الطالب أثناء دراسته مجدا وإما أن يكون مهملا ، ومثال السالبة المنفصلة نحو: ليس إما أن يكون المسلم في مكة حاجا وإما أن يكون معتمرا.

٢- الكلية: وهي ما حكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بسلبهما في جميع الأزمان والأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم ، وسور الإيجاب الكلي للمتصلة (كلما متى-مهما) نحو متى استقمت وفقك الله ، وسور الإيجاب الكلي للمنفصلة (دائما) نحو دائما أما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، وسور السلب الكلي لكل من المتصلة والمنفصلة هو (ليس البتة) ومثال المتصلة السالبة نحو: ليس البتة إذا كان المعدن ذهبيا كان أبيض ، ومثال المنفصلة: ليس البتة أما أن تكون أشجار الحديقة برتقالا أو تفاحا.

٣- الجزئية: هي ما حكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بسلبهما في بعض الأزمان والأحوال غير المعين ، وسور الإيجاب الجزئي لكل من المتصلة والمنفصلة (قد يكون) ومثال المتصلة: قد يكون إذا كان الطالب مجدا كان ناجحا ، والمنفصلة قد يكون زيد أو بكر ، وسور السلب لكل من المتصلة والمنفصلة (قد لا يكون) وفي المتصلة خاصة (ليس كلما) وفي المنفصلة خاصة (ليس دائما) ، ومثال المتصلة ليس كلما كانت الشمس طالعة فالجو حارا ، ومثال المنفصلة قد لا يكون الزائر إما زيدا أو عليا.

٤- المهملة: وهي ما حكم فيها للاتصال أو الانفصال أو بسلبهما مهملا في الأزمان والأحوال من غير تقييد بكلية أو بعضية ، وعلامة الإهمال في المتصلة هي إحدى هذه الألفاظ (إذا وإن - ولو) وفي المنفصلة (إما - أو) ومثال المهملة المتصلة نحو: إن كان هذا مؤمنا كان صادقا ، وليس إن كان هذا ناجحا كان كسلانا ، ومثال المهملة

المنفصلة الموجبة نحو: زيد إما مجد أو كسول وفي السالبة ليس الثوب إما أبيض أو أسود.

*التناقض:

التناقض: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف كون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. ولكي يتحقق التناقض لابد من تحقق ثمانية شروط هي:

- ١- اتحاد الموضوع: فإذا اختلف الموضوع فلا تناقض نحو خالد مدرس وعلي ليس مدرسا.
- ٢- اتحاد المحمول فإذا اختلف المحمول فلا تناقض نحو خالد مدرس وخالد ليس تاجرا.
- ٣- اتحاد الزمان فإذا اختلف الزمان فلا تناقض نحو زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهارا.
- ٤- اتحاد المكان فإذا اختلف المكان فلا تناقض نحو خالد واقف هنا وليس واقفا هناك.
- ٥- اتحاد الآلة فإذا اختلفت فلا تناقض مثل خالد ضارب بالعصا وليس ضاربا بالفأس.
- ٦- وحدة الاضائة فإذا اختلفت فلا تناقض نحو خالد أب لمحمد وليس أبا لعلي
- ٧- اتحاد الكل والبعض فإذا اختلف فلا تناقض نحو العين سوداء وبعضها وليست سوداء كلها
- ٨- اتحاد في القوة والفعل فلا يحصل التناقض في هذا القلم كاتب بالقوة وليس كاتباً بالفعل.

*العكس:

العكس: هو قلب جزئي القضية الحملية بأن نجعل الموضوع سابقا محمولا والمحمول سابقا موضوعا مع بقاء الإيجاب والسلب بحالة والتصديق والتكذيب بحالة ومع بقاء الكم على حاله ، إلا الموجبة الكلية فإنها تنعكس موجبة جزئية.

<u>نوع القضية</u>	<u>القضية</u>	<u>عكسها</u>
كلية موجبة	كل مثلث سطح	بعض السطح مثلث
جزئية موجبة	بعض النبات قمح	بعض القمح نبات
مهملة موجبة	المجتهد ناجح	بعض الناجح مجتهد
سالبة كلية	لا شيء من الذهب بفضة	لا شيء من الفضة بذهب
شخصية موجبة	محمد فاهم	بعض الفاهم محمد

*القياس:

القياس: هو قول مؤلف من قضيتين فأكثر متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو نوعان اقتراني واستثنائي.

والقياس الاقتراني نوعان:حملي وشرطي

القياس الاقتراني الحملي: هو ما تركيب من قضايا حملية صرفة نحو: الورد ذو رائحة زكية وكل ذي رائحة زكية محبوب. الورد محبوب. وسمي بالاقتراني لاشتماله على أداة الاقتران وهو الواو.

*أجزاء القياس الاقتراني الحملي:

يتركب من مقدمتين إحداهما تسمى صغرى ، وهي المشتملة على الحد الأصغر.

والثانية تسمى كبرى ، هي المشتملة على الحد الأكبر. وحدوده ثلاثة هي:

١- الحد الأصغر: وهو موضوع النتيجة ، وسمي بالأصغر لقلته أفراده في الغالب

٢- الحد الأكبر وهو محمول النتيجة، وسمي بالأكبر لكثرة أفراده في الغالب.

٣- الحد الأوسط وهو المكرر بينهما ، وسمي بالأوسط لتوسطه في الربط بين الأصغر والأكبر.

*الشكل:

الشكل: إذا اجتمعت قضيتان واتحد الحد الأوسط فيهما ولزمت منها نتيجة فإن هذا يسمى شكلا عند المناطقة.

الشكل الأول: هو ما يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى ، وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، والمنتج منه أربعة أضرب هي: .:

الضرب الأول: المقدمتان موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية نحو: كل تقي مؤمن وكل مؤمن موحد ، والنتيجة كل تقي موحد.

الضرب الثاني: الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية نحو: كل تقي صالح ولا صالح مذموم والنتيجة لا تقي مذموم.

الضرب الثالث: الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو: بعض الناس موحدون وكل موحد مسلم والنتيجة بعض الناس مسلم.

الضرب الرابع: الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية نحو: بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر والنتيجة بعض الحيوان ليس بحجر.

*لواحق القياس:

يلحق بالقياس في الاستدلال على المطلوب أمران:

الأول: الاستقراء: وهو تتبع الجزئيات (الأفراد) لنتوصل من معرفتها إلى إصدار قاعدة كلية لها ، ومثال ذلك: أن النحاة تتبعوا كلام العرب ، وكلما نطقوا بالفاعل رفعوه ، فقالوا: كل فاعل مرفوع ، وإذا نطقوا بالمفعول نطقوه بالنصب فقالوا: كل مفعول به منصوب. وتتبعوا أفراد الإنسان من زيد وعمر وخالد فوجدوهم مشتملين على الحياة فقالوا: كل إنسان حيوان. وينقسم الاستقراء إلى تام وناقص ، فالتام: فهو الذي توبعت فيه جميع الأفراد كالمثال الأخير والاستقراء الناقص: هو الذي توبعت فيه معظم الأفراد كالمثال الأول ، والاستدلال بالاستقراء الناقص يفيد الظن ولا يفيد

اليقين ، لان بعض الأفراد لم تكن موصوفة بذلك ، كما حصل في قاعدة كل فاعل مرفوع حيث قالت العرب: خرق المسمار الثوبُ بنصب المسمار ورفع الثوب.

التمثيل: وهو أن تحكم على جزئي بحكم جزئي آخر مشابه له لعله جمعت بينهما ، وهو ما يسمى عند أهل البلاغة بالتشبيه مثل زيد كالأسد في القوة لشجاعته ، وعند الفقهاء بالقياس مثل قياس البيرة على الخمر في التحريم لاسكارها ، وهو لا يفيد القطع واليقين بل الظن لان المشبه لا يشابه المشبه به من كل الوجوه بل في بعض الوجوه.

*أقسام القياس باعتبار مادته:

وينقسم على خمسة أقسام هي: البرهاني والجدلي والخطابي والشعري والسفسطي.

١- القياس البرهاني: هو ما تألف من اليقينيّات لإفادة اليقين ، واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كالاعتقاد بوجود الله ووحدانيته.

٢- القياس الجدلي: هو ما ركب من مقدمتين مشهورة او مسلمة.

٣- القياس السفسطي: وهو ما ركب من مقدمات وهمية كاذبة او شبيهة بالحق وليست حقا او شبيهة بالمشهورة وليست مشهورة.

٤- القياس الخطابي: هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة، أو مظنونة . ويطلق في مقابلة القياس البرهاني الذي مقدماته قطعية . وسمي الخطابي نسبة للخطابة، لأن الغرض منه إقناع الناس بما يقول . وهو مصطلح منطقي ربما استعمله بعض الأصوليين في إبطال استدلال المخالف، فيقولون : هذا استدلال خطابي لا برهاني، أو هذه حجة خطابية . ومثال المقدمات المقبولة ما يؤخذ ممن يتبع قوله، ويوثق به كالعلماء، والحكام، وقد توثق من غير أن تنسب لأحد كالأمثال السائرة، ويعنى بالمقدمات المظنونة ما يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً كقول القائل : كل حائط ينتثر منه التراب، فهو منهدم . والغرض من هذه المقدمات ترغيب الناس فيما ينفعهم، وتنفيرهم مما يضرهم

قياسي مؤلف من المخيلات، والغرض منه انفعال الناس بالترغيب والتنفير، أما مادة القياسات المختلفة فتتميز بدرجة يقين المعرفة التي تتوافر من خلاله، وهذا ما يربطها بالصدق والكذب. ومن هذه القياسات: "القياس البرهاني، والقياس الجدلي، والقياس الخطابي، والقياس السوفسطائي، فضلا عن القياس الشعري الذي يتكون من مقدمات تكون في ذاتها غير ممكنة، فمقدماته دائما كاذبة، وتتكون من المقدمات المخيلة". ولا تكمن المشكلة في أي نص شعري في طبيعة القياس، أو في تعريفه، لكنها تكمن فيما يتضمنه المعنى الشعري من قياسات مختلفة ومتعددة في سطورهِ المختلفة، فلا يمكن تطبيق قياس واحد علي النص الشعري كله، فقد يقبل سطر شعري نوعيا من أنواع القياس، ويرفضه سطر آخر؛ ينطبق ذلك علي السطر الشعري التخيلي، أي الخارج عن الأولويات، أو المحسوسات العامة، وهما من أدوات القياس البرهاني؛ وينطبق أيضا علي المشهورات، والظنون، ذلك لأن النص الشعري في سياقه الدلالي المتنامي لا يتضمن القياس الشعري فحسب، بل يتضمن أيضا القياسات البرهانية، والجدلية، والخطابية، والسوفسطائية، بجانب القياسات الشعرية، من هنا تأتي أهمية القياس علي مستوي الخطاب، وليس علي مستوي العبارة فحسب، فلا ضرورة بأية حال من أن يحمل كل سطر شعري قياسيا شعريا علي مستوي المعنى، ولكن يكفي النص أن يكون فيه قياس شعري فاعل أو أكثر، لتتحقق شعريته، أما السؤال فعن قيمة هذا القياس واشتغاله، وليس عن كنهه، وعدده.